ثانيا: الاستثمار

قانون الاستثمار هو تكملة لعمل البنوك وكان من الطبيعي أن ننتقل من النقود إلى البنوك لأن البنوك هي مستودع النقود ولكن أحببت أن أنتقل إلى طريقة استعمال النقود، فمفهوم الاستثمار في النظام الاقتصادي الوطني قائم على التنمية أو بعبارة أوضح: النظام الاقتصادي الوسطي قائم على التنمية، والتنمية في ظل هذا النظام مرتبطة بالعمل، فالنقود لا تلد النقود، ولا تنتج شيئاً إلا بالعمل، إذن هذا هو مظهر من مظاهر تكريم الإنسان، فهو كإنسان يعطي لرأس المال المستثمر مفهوماً، فلو بقي مائة روبل أو ألف روبل في الصندوق عشر سنوات فلن تصبح مائة وعشرة، فهي ليست مثل الخراف تزداد بالتوالد ولكن النقود تبقى نقوداً، كيف تصبح الألف روبل ١٥٠٠ أو ٢٠٠٠ نتيجة العمل في التجارة في الزراعة في الصناعة، إذاً هو الإنسان الذي يسعي في زيادة النقد، لذلك التنمية في النظام الاقتصادي الوسطي مرتبطة بالعمل الإنساني، والتنمية في ظل هذا النظام لها وجهان: تنمية اقتصادية عن طريق زيادة الإنتاج زيادة حقيقية وليست زيادة وهمية مرتبطة بالزمن في ظل الفائدة، الـ ١٠٠٠ روبل تصبح ١١٠٠ عدداً ولكن لا يقابلها إنتاج، في ظل الاقتصاد الوسطي الـ ١٠٠٠ روبل إذا تحولت نتيجة التجارة فإنها تزداد بالتحويل إذا تحولت نتيجة الزراعة اشترينا أرضاً وزرعنا شجراً وثمراً وأصبح عندنا الثمر، فالزيادة زيادة طبيعية وزيادة حقيقية في الإنتاج، إذا عملنا تحويلاً صناعياً في المنتجات من المواد الخام إلى أن تصبح منتجات قابلة للانتفاع يصبح لها قيمة مضافة وتقدم ثمناً نتيجة العمل فيها والربح المضاف الناتج عن هذا العمل.

هذا الترابط يحقق الوجه الاقتصادي في التنمية.

ميزة أخرى في النظام الاقتصادي الوسطي التنمية الاجتماعية كيف؟ في كل مجتمع كما ذكرنا يوجد الذين يملكون والذين لا يملكون، في ظل النظام الاقتصادي الوسطي يتوجه رأس المال للعمل، فقد يكون الإنسان يعمل بنفسه كما ذكرنا، وقد يكون يعمل عن طريق الغير، فإذا كان عمله عن طريق الغير قد يكون له أشكال قد يختار أن يكون له بداية يؤجرها بنفسه فيأخذ أجرتها وقد يعين مديراً ليشرف على

الإيجار فيصبح المدير له الحق في جزء من عائد الإيجار وجميع مظاهر الاستثمار تدل على أن المال عندما يسخر لخدمة الإنسان يصبح الإنسان مستغنياً عن طلب العمل من جهة واحدة من الدولة ويصبح قادراً، المجتمع نفسه قادر على إيجاد الأعمال لأبنائه كأنه أسرة واحدة وهذا هو المعنى المقصود في أن الناس يشبهون الجسد الواحد أو الأسرة الواحدة اليد جزء والرأس جزء كله متكامل والمجتمع يكمل بعضه بعضا.

في قانون الاستثمار تطرقنا إلى الفصول التالية:

أولاً: مفهوم الاستثمار ما هو؟ هو جميع الأساليب التي يتم بها توجيه رأس المال للتلاقي مع العمل بهدف تحقيق الإنتاج المشروع المربح، لأن الإنتاج بدون ربح لا يعني شيئاً.

المفهوم يقوم على ربط المال بالعمل فلا يسمح لرأس المال بأن يكون مستغلاً، ولا يسمح كذلك أن يكون رأس المال محروماً من كل شيء، فيأخذ حقه من الإنتاج الحقيقي، فإذا كان الإنتاج خاسراً رغم ضبط كل الأمور الاقتصادية فتوزيع الخسارة لا يكون بالاتفاق الفردي.

رئيس الجلسة: الشيخ صالح كامل:

لو تقرأ القانون لأن الكلام صار في العموميات أدخل في القانون مادة مادة حتى يكون مركزاً.

دكتور/ سامي:

أنهى هذه الكلمة: بأن الخسارة تكون على رأس المال يخسر صاحبه ما قدمه والعامل يخسر جهده.

يعتبر الاستثمار المالي بطريق الإقراض بالفائدة استثماراً غير مشروع لما فيه من ظلم يفرضه المقرض على المقترض حيث يحصل المقرض على رأس المال والفائدة دون أي مشاركة منه في المخاطر.

يكون العمل مصوناً من الاستغلال ويقع باطلاً كل شرط يجعل العامل مسئولاً

عن الخسارة الواقعة في المشروع فالخسارة تقع على رأس المال في جميع الأحوال ولا يكون العامل مسئولاً إلا إذا كان منه تعد أو تقصير أو مخالفة للشروط المتفق عليها.

أشكال الاستثمار:

أولاً تتنوع أشكال الاستثمار بحسب نوع رأس المال والعمل، وتشمل أعمال الاستثمار. مالك رأس المال النقدي قد يكون عنده نقود يستثمرها في المتاجرة في السلع بيعاً وشراء أو في إنشاء المشاريع المختلفة في مجال الصناعة أو الزراعة أو غير ذلك من المجالات.

ثانياً: قيام مالك رأس المال المكون من أعيان قابلة لبيع منافعها مع بقاء أصلها كالسيارة أو السفينة والدار يبقى رأس المال بذاته وله منفعة قيام الاستثمار لهذه الأعيان بطريق التأجير لمن يرغب الانتفاع بها لنفسه أو للقيام بإعادة تأجيرها للغير.

أعمال الاستثمار بالمشاركة لها الوجوه التالية:

أولاً: المشاركة بين العامل ومالك رأس المال النقدي على أساس الاتفاق بينهما على اقتسام الربح بحصة نسبية.

ثانياً: المشاركة بين العامل ورأس المال المكون من أعيان كالدار والسيارة والسفينة بالاتفاق على حصول العامل على حصة نسبية من الإيراد الناتج من استثمار هذه الأعيان.

ثالثاً: المشاركة بين العامل ومالك رأس المال المكون من مواد قابلة للتصنيع على أساس الاتفاق على تصنيع هذه المواد وبيعها نظير حصول العامل على حصة نسبية من الربح يعني الخياط يأخذ قماشاً ويفصله ملابس ويأخذ نسبة من الربح الناتج عن هذا التفصيل.

المشاركة بين العامل ومالك رأس المال المكون من أرض قابلة للزراعة على أساس الاتفاق على حصول العامل على حصة من الإنتاج الزراعي.

المشاركة بين العامل ومالك رأس المال المكون من أرض فيها شجر مثمر على أساس قيام العامل بالعمل ويأخذ حصة من الثمر الذي ينتج في كل فصل.

هذه هي الأشكال المختلفة للمشاركات بين رأس المال والعمل وتغطي أشكال رأس المال عندما تكون نقوداً أو أراضي أو مواد خام أو أراضي مزروعة شجراً.

حوافز الاستثمار المالي وضماناتها:

الاستثمار المالي يمثل علاقة عادلة بين رأس المال والعمل يستحق حصول مالك رأس المال الربح أو العائد الناتج عن العمل في ماله بسبب امتلاكه للأصول أولاً وعمله المبذول في ماله ثانياً.

يكون توزيع الأرباح في المشاركات بالنسبة التي يتفق عليها شركاء المال والعمل أما الخسارة فتقع على رأس المال.

وهناك حافز مهم، يمكن للدولة باعتبارها طرفاً ثالثاً تحمل كل أو بعض الخسارة الناتجة عن توجيه رأس المال نحو الاستثمارات التي تتطلبها مصلحة الجماعة.

أحب أن أفصل هذه النقطة، لأن رأس المال بطبيعته يتجه للاستثمارات المربحة والسريعة، فتأخذ التجارة عادة في العمل المصرفي النصيب الأكبر في المجتمع المعاصر، تأتي الدولة وتقول الاستثمار الزراعي مثلاً الذي يتعلق بأمن وحاجة المجتمع، رأس المال الذي يستثمر فيه مضمون، وهذا جائز لأن الدولة فريق ثالث غير صاحب المال وغير العامل، وهي ترعى المجتمع، كما يمكن أن تتعهد الدولة على أساس التبرع بتحمل كل الخسارة الناتجة عن تغير أسعار الصرف بالنسبة لرءوس الأموال المحولة من خارج البلاد، وهذه أيضاً نقطة مهمة لأن الذي يأتي من خارج البلاد على سعر صرف معين بين الدولار والروبل مثلاً قد جاء على أساس أن حقه محفوظ، ويريد أن يقدم للمجتمع منفعة تتمثل في تدفق رأس المال والاستثمار الذي يجريه في البلد، فإذا قررت الدولة أنها تضمن الخسارة كما تعوض الخسارة إذا تغير سعر الصرف فهذا جائز، لأن الدولة تكون قد قصرت في حفظ قيمة النقود، تضمن سعر الصرف فهذا جائز، لأن الدولة تكون قد قصرت في حفظ قيمة النقود، تضمن سعر الصرف للمستثمر الذي يأتي من خارج البلاد بعملة أجنبية، فيحصل تدفق

كثير من الموارد من خارج البلاد إلى الداخل، هذا التدفق من الوجهة الاقتصادية العملية يرفع من قيمة العملة المحلية، لأن الروبل تصبح مطلوبة للتحويل، والعملة لا تهرب من داخل البلاد إلى الخارج فيحقق العدل، يعني عندما نضع قواعد العدل في التعامل يتحقق أيضاً هدف اقتصادي مشروع ومفيد للمجتمع وللدولة التي تنظر للتنمية.

كما أن الدولة بطبيعة الحال توفر جميع الوسائل المتعلقة بتشجيع الاستثمار، ونفضل أن تكون هذه الوسائل بالنسبة لرأس المال الأجنبي يتساوى فيها المواطن المحلي والأجنبي طالما أن القواعد عادلة فالعدل مفيد للجميع، ولا داعي لاستثناء الأجنبي بأي حال من الأحوال، إلا بالنسبة لنوع العمل، لأن المواطن المحلي يقدم عملة محلية والمواطن الوافد الأجنبي يقدم عملة أجنبية.

إعطاء التسهيلات المناسبة لرءوس الأموال المستثمرة بطريق شركة المضاربة، وشركة المضاربة هي عنوان لالتقاء رأس المال بالعمل، لما ينطوي عليه هذا النوع من الشركات من حوافز لانتقال العاملين من فئة الأجراء إلى فئة المالكين.

وقاية رأس المال الوطني من الهجرة إلى خارج البلاد وهذه مهمة في عهد الانفتاح، إن رأس المال الوطني لا نريد أن تكون هناك سوق سوداء وأن تتم وقايته من الهجرة إلى خارج البلاد، وذلك عن طريق إيجاد جو استثماري مناسب بما يمكن رأس المال من تحقيق أرباح مناسبة.

منح مزايا موحدة لرءوس الأموال الوطنية والأجنبية كما ذكرنا مع تمكين رأس المال الأجنبي المحول من إعادة تحويله للخارج مع الأرباح.

قيام الدولة بإنشاء صندوق خاص لضمان الصادرات وفق أسس التأمين التعاوني الذي سيشرحه المختص في التأمين التعاوني فيما بعد.

تقرر الدولة حداً ملائماً من أرباح الاستثمار مع تشجيع اقتناء أدوات الاستثمار المتعلقة بقطاعات الإنتاج الزراعي والصناعي وغيرها.

أدوات الاستثمار من أجل إيجاد سوق رأس المال بأدوات تعتمد على المشاركة وليس عن طريق المضاربة بالفوائد كما يحدث في نيويورك وتسمعون أحياناً يوم الاثنين الأسود ـ كم حدثت فيه خسارة نتيجة المضاربة.

أدوات الاستثمار عندما تكون بالمشاركة يتحقق إنتاج ثابت مستقر ولا تكون هناك الأزمات التي تحدث في الاقتصاد الرأسمالي باعتبار أنه اقتصاد الأزمات.